مجلة جامعة صبراتة العلمية
Sabratha University Scientific Journal

مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة صبراتة

التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة

Turkish Support for the Arab Issues in the New Millennium

أ.د.مصطفى عبدالله خشيم
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة طرابلس

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 139-2017

العدد الثالث
يونيو 2018

التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة

Turkish Support for the Arab Issues in the New Millennium

مصطفى عبدالله خشيم
أستاذ ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة طرابلس

ملخص الدراسة:

دخلت العلاقات العربية التركية مرحلة جديدة منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين بشكل عام، وبداية الألفية الثالثة بشكل خاص. فنتيجة للتغييرات الملحوظة في البيئة الداخلية والخارجية، تبنت تركيا منهاجا جديد للسياسة الخارجية عكس عموما الابتعاد عن المنهاج التقليدي الذي حصر خيارات السياسة الخارجية التركية في دائرتين رئيستين تتعلق الأولى منها بحلف الأطلسي وتجسد الثانية منها أوروبا. إذن، فإشكالية الدراسة تتبلور في السؤال التالي: كيف كان التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة ولماذا؟ أما فيما يتعلق بفرضية الدراسة، فإنها تربط التأييد التركي للقضايا العربية بالتغيرات البيئية المحيطة بتركيا في الألفية الثالثة، فالرأي العام التركي أصبح متحمسا لتغيير الوضع القائم، وبالتالي أصبحت السياسة التركية أكثر اهتماما بالجذور الإسلامية للشعب التركي الأمر الذي نتج عنه زيادة الاهتمام بدور إقليمي يتمشى ومكانة تركيا في عالم القرن الحادي والعشرين. كما شهدت البيئة الخارجية المحيطة بالسياسة الخارجية التركية تغييرات ملحوظة، حيث إن تفكك الاتحاد السوفيتي سابقا وانهيار الكتلة الشرقية وبروز العولمة، لفت من جديد انتباه تركيا إلى العالمين العربي والإسلامي. ثم إن بروز البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية قد نتج عنه تغيير الموقف التركي تجاه القضايا العربية، حيث تحولت من موقف الحياد واللامبالاة إلى موقف المؤيد بشكل عام. فبيانات هذه الدراسة أكدت على أن تركيا تؤيد ـ إلى حد كبير ـ القضايا العربية المتعلقة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي خلال الألفية الثالثة. لكن عندما يتعلق الأمر بقضايا عربية ذات طبيعة جدلية، مثل حقوق الإنسان، فإن التأييد التركي يصبح أقل وضوحا. إذن فالتغيرات البيئية المحيطة بتركيا قد أسفرت عن زيادة التأييد التركي للقضايا العربية في الألفية الثالثة، وهي حلقة كانت مفقودة في إطار البارادايم التقليدي للسياسة الخارجية التركية.

Abstract:

Turkish-Arab relations have witnessed a new phase since the end of the last decade of the twentieth century. As a result of noticeable changes in the internal and external environment, Turkey has adopted a new foreign policy paradigm; generally reflecting the traditional Paradigm, which limited Turkey's foreign policy options to two main circles: the first is with

the NATO and the second with Europe. The aim of this study is to describe and analyze the Turkish support for the Arab issues in the third millennium. Accordingly, this study assumes that Turkey's support for Arab issues is resulted from the surrounding environmental changes in the internal and external levels. The Turkish policy has become more interested in the Islamic roots of the Turkish people with a prominent role worldwide. Furthermore, global changes have brought Turkey's attention to the Arab and Islamic worlds. The emergence of the new Paradigm of Turkish foreign policy has resulted in a change in the Turkish position towards Arab issues، which has shifted from a position of neutrality and indifference to the position of the pro-Arab causes in general. The data of this study confirmed that Turkey strongly supports the Arab issues related to the Palestinian case and the Arab-Israeli conflict during the third millennium. However, this support becomes less clear with Arab issues regarding controversial nature، such as human rights. Therefore, the environmental changes surrounding Turkey have resulted in increasing the support for Arab issues in the third millennium. This represent a gap in the context of the traditional Paradigm of Turkish foreign policy.

Keywords: Arab Issues, Paradigm, Foreign Policy, Arab World, Factor Analysis, Neighboring Countries, Palestinian Issue, Arab-Israeli Conflict

مقدمة:

تسعى الدول العربية للحصول على تأييد واستمرار تأييد الدول المختلفة، ولا تعتبر تركيا استثناء لذلك، للقضايا المصيرية، لاسيما تأييد قضية العرب الأولى المتمثلة في القضية الفلسطينية ومشكلة الصراع العربي ـ الإسرائيلي. إن استمرار التأييد العالمي للقضايا العربية يتوقف على نجاح الدبلوماسية العربية في التعريف بالقضايا العربية المشروعة، حيث يلاحظ في هذا السياق إن البعثات الدائمة للدول العربية، إلى جانب البعثة الدائمة لجامعة الدول العربية في نيويورك، تقوم بجهود ملحوظة للحصول على التأييد الدولي للقضايا العربية.

منهجية الدراسة:

إن الموقف التركي من مشكلة الصراع العربي– الإسرائيلي سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة، اتسم بالحياد منذ تأسيس الأمم المتحدة عام 1945. فموقف تركيا من القضايا العربية قبل بروز النظام العالمي الجديد في بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وما أدى إليه من تفاعلات بيئية داخلية يختلف بطبيعة الحال عن مواقف تركيا الرسمية قبل ذلك، وهذا يقودنا ـ عموما ـ لإثارة مجموعة التساؤلات التالية التي تجسد إشكالية الدراسة: كيف كان الاهتمام التركي بالمحيط العربي والإسلامي بعد

تجاهل استمر لفترة طويلة ولماذا؟ وهل الموقف التركي من القضايا العربية يتسم بالايجابية، أو بالسلبية، أو اللامبالاة؟ وهل تغير الموقف التركي الرسمي من مؤيد للغرب إلى مناصر للعرب؟ إن إثارة مثل هذا التساؤلات يقودنا ـ عموما ـ إلى تطوير الفرضية التالية: "إن التغييرات البيئية على المستويين الداخلي والخارجي منذ العقد التاسع من القرن العشرين أسهمت في بروز بارادايم جديد للسياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي. لقد طور الفيلسوف الأمريكي المعاصر توماس كون "Thomas Kuhn" مصطلح البارادايم في كتابه الشهير بنية الثورة العلمية الذي نشر لأول مرة عام 1962، وبالرغم من إن توماس كون قد طبق المفهوم في إطار العلوم الطبيعية، إلا إن تجسيد مفهوم البارادايم للثورة والتغيير يتمشى وأهداف هذه الدراسة، حيث إن البارادايم يشير في هذه الحالة إلى التغييرات التي شهدتها السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي منذ نهاية العقد الأخير من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة.

وبالتالي يتوقع أن يرتبط ذلك بزيادة مستوى التأييد التركي للقضايا العربية على مستوى الأمم المتحدة. ومن الواضح إن التعامل مع التغييرات البيئية التي شهدتها تركيا منذ نهاية القرن العشرين سيتم التعامل معها كمتغيرات مستقلة، وأن التأييد التركي للقضايا العربية سيعكس المتغير التابع لهذه الدراسة. ويشير الشكل(1) عموما إلي العلاقة المتوقعة بين المتغيرين المستقلين من ناحية، والمتغير التابع من ناحية أخرى.

الشكل (1) العلاقة المتوقعة بين متغيرات الدراسة

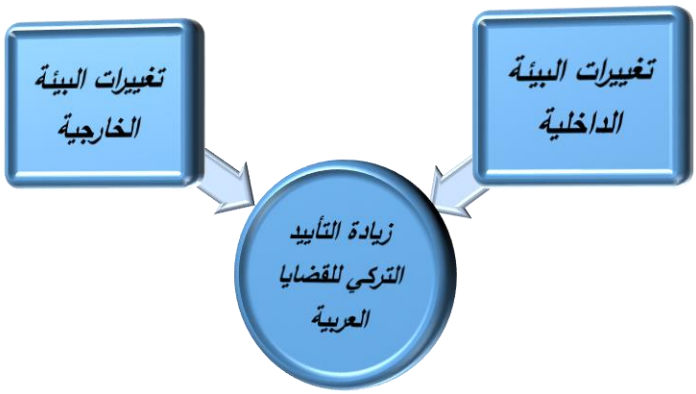

أما فيما يتعلق بالهدف الرئيسي لهذه الدراسة، فإنه يتمثل في وصف وتحليل ومقارنة التغييرات البيئية المحيطة بالسياسة الخارجية التركية والسجل التصويتي للدول العربية وتركيا على القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة. وطالما إن الأدبيات تشير إلى التعرض بشكل مباشر أو غير مباشر إلى السلوك التصويتي للدول العربية وغير العربية في الأمم المتحدة منذ تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945، عليه فإن أهمية هذه الدراسة تنبع من وجود ندرة في أدبيات موضوع الدراسة إلى جانب استخدامها لأساليب بحث كمية ستمكننا من قياس مستوى التأييد التركي للقضايا العربية.

إن محور تركيز هذه الدراسة سينصب عموما على تتبع سجلات التصويت خلال العقد الأول من الألفية الجديد، وبالتالي فقد تم تصنيف القضايا العربية خلال عامي 2000، 2008 إلى:

- قضايا عربية عرضت للتصويت في الجمعية العامة، ووصل عددها إلى خمس وعشرين قضية عام 2000، وإلى تسع عشرة قضية عام 2008. وسيتم عموما التركيز على هذه القضايا التي يصل عددها إلى أربع وأربعين قضية، حيث سيتم تتبع مواقف تركيا منها.
- قضايا تمت الموافقة عليها بدون تصويت، حيث وصل عددها إلى خمس قضايا في عام 2000، وإلى سبع قضايا في عام 2008. ولقد تم استبعاد هذه القضايا، نظرا لوجود اتفاق دولي عليها وبالتالي فإنها لن تفيدنا في التحليل الإحصائي للبيانات.

وللتعرف على السلوك التصويتي للدول العربية وتركيا على الأربع والأربعين قضية، عليه فقد تمت الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروفة "SPSS"، حيث تم استخدام تقنيات:

- الجداول المتقاطعة "Cross Tabulations"، بقصد التعرف على المواقف المختلفة للدول تجاه القضايا العربية.
- علاقات الارتباط "Correlation Coefficients"، التي ستوضح لنا مدى تأييد أو معارضة القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- التحليل العاملي "Factor Analysis"، بهدف التعرف على أبعاد القضايا العربية من ناحية، وعلى الجماعات الفرعية "Sub-groups" المختلفة الناتجة على مواقف الدول من القضايا العربية خلال الألفية الثالثة من ناحية أخرى.
- الأشكال البيانية التي يمكن من خلالها وصف ومقارنة الأبعاد المختلفة لمتغيرات هذه الدراسة.

وتمشيا مع المنهجية السابقة، فإن وصف وتحليل التأييد التركي للقضايا العربية في الأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة سيتطلب عموما التعرض لمجموعة المحاور التالية:

- البيئة المحيطة بالموقف التركي تجاه القضايا العربية.
- القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة: المفهوم والأبعاد.
- البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.
- التأييد التركي للقضايا العربية في إطار مقارن.
- الخاتمة: النتائج والتوصيات.

البيئة المحيطة بالموقف التركي تجاه القضايا العربية:

إن الدول تتكيف باستمرار مع التغييرات البيئية المحيطة، ولا تعتبر تركيا استثناء لهذه القاعدة. فتركيا قد شهدت تغييرات بيئية داخلية أسهمت في نهاية المطاف في تبني سياسة خارجية أكثر انفتاحا وتفهما لجيرانها. كما يلاحظ أن التغييرات الملحوظة التي شهدها النظام العالمي منذ بداية العقد الأخير من القرن

العشرين قد أسهمت بدورها في بروز بارادايم جديد للسياسة الخارجية التركية بشكل عام، والسياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي بشكل خاص. ولتوضيح تأثير البيئة المحيطة على السياسة الخارجية التركية بشكل عام، وتأثيرها على العالم العربي بشكل خاص. عليه، فإنه سيتم التركيز على مستويات التغيير التي شهدتها السياسة الخارجية التركية خاصة منذ بداية الألفية الجديدة، وذلك من خلال استعراض أدبيات الموضوع التي تؤكد على بروز بارادايم جديد للسياسة الخارجة التركية في الألفية الجديدة.

إن السياسة الخارجية التركية اتسمت حتى العقد الأخير من القرن العشرين بتركيزها على دائرتين رئيستين هما حلف الأطلس "Atlanticism" وأوربا "Europeanism"،[1] وبالتالي يلاحظ وجود مفارقة "Paradox" ملفتة للانتباه تتمثل في تجاهل تركيا للعب دور فعال في العالم العربي بالرغم من أنها تعتبر قوة إقليمية واعدة. فتركيا بحكم الجغرافيا والتاريخ تعتبر شريكا مهماً للعرب، ولكن سياستها الخارجية قد ركزت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية على التحالف مع الغرب لاعتبارات أيديولوجية تخرج عن إطار هذه الدراسة.[2]

وإذا كانت سياسة تركيا الخارجية قد مثلت تغييراً جذرياً (أو بارادايم جديد) بعد الحرب العالمية الثانية نظرا لغياب دورها القيادي في العالم الإسلامي وبناء ما يعرف اليوم بتركيا الحديثة، فإن سياستها الخارجية في الألفية الثالثة تعكس أيضا بارادايم اخر جديد نظرا لأنه قد وسع من خياراتها المتاحة بحيث أصبحت تشمل دائرة ثالثة تشمل العالمين العربي والإسلامي. فخيارات السياسة الخارجية التركية اليوم قد أصبحت أكثر تفاعلا واندماجا في بيئتها المحيطة. وتشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن اتسام السياسة الخارجية التركية بالعزلة لا يعني بالضرورة عدم وجود مصالح لها في العالم العربي، حيث يلاحظ أن لتركيا مصالح نفطية وتجارية إلى جانب أنها تتحمس لنشر الديمقراطية، والشفافية، والمساواة بين الجنسين. وبالرغم من اتسام السياسة الخارجية التركية بالنزعة الإيديولوجية خلال فترة الانكفاء والعزلة، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم واقعية السياسة التركية تجاه جيرانها العرب. لكن ارتباط تركيا بالغرب خلال فترة العزلة كان عائقا لتبنيها لسياسة خارجية مستقلة تجاه العالم العربي.[3]

وبطبيعة الحال لم تستغل تركيا روابطها التاريخية والجغرافية مع العالم العربي الاستغلال الأمثل حتى بداية عقد السبعينيات من القرن العشرين نتيجة لارتباطها بالغرب، حيث أصبحت أكثر تحمسا لموازنة مصالحها الغربية والعربية، ولقد جاءت بوادر التغيير من قبل أوزال "Ozal" الذي شغل في البداية منصب رئيس الوزراء السابق (1983-1989) ثم تولى فيما بعد رئاسة الجمهورية (1989-1993). لكن السياسة الخارجية التركية لم تتخذ حتى ذلك الوقت موقفا مؤيدا للعرب نتيجة لارتباطها القوي مع الغرب، الأمر الذي جعلها تتبنى موقف الحياد من الصراع العربي الإسرائيلي.[4]

وإذا كان وصول أوزال قد جسد وجود تغييرات بيئية داخلية،[5] فإن بروز النظام العالمي الجديد والعولمة بعد انهيار الكتلة الشرقية في بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين قد أسهم بدوره في تغيير

البيئة الخارجية للسياسة الخارجية التركية. ولقد انشغلت تركيا عقب انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا بترتيب شؤونها الداخلية، الأمر الذي أسهم في عدم لعب دور إقليمي فعال يتمشى ومكانتها الإقليمية في عالم ما بعد الحرب الباردة. إن سعى تركيا إلى القيام بدور إقليمي فعال قد أقلق الجانب الأوروبي، الذي يطمح للقيام بدور مهم في حل مشكلة الصراع العربي– الإسرائيلي. فتركيا تملك بشكل عام مقومات الوساطة، نتيجة لمكانتها لدى أطراف النزاع العربي– الإسرائيلي.[6]

وبدت معالم البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية تتضح وتتبلور مع بداية الألفية الجديدة، حيث اعترضت تركيا صراحة على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية لأراضيها خلال العدوان على العراق عام 2003. بل إن تركيا قد قامت بدور الوسيط بين أطراف النزاع العربي– الإسرائيلي منذ عام 2006، نظرا لتشجيعها للقيام بهذا الدور من قبل الأطراف المعنية.[7] فالوساطة التركية تمتعت إذن بمزايا لم تتمتع بها حتى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.[8]

إن تغيير الظروف البيئية الداخلية والخارجية للسياسة الخارجية التركية قد مهدت لتركيا بأن تقوى وتطور من علاقاتها مع جيرانها،[9] وبالتالي أمكن ملء الفراغ الملحوظ في هذا الشأن. إن عدم اهتمام تركيا بتوطيد علاقاتها مع جيرانها العرب في إطار البارادايم الكلاسيكي قد جعل بعضهم يصف الخيار الجديد الهادف إلى تطوير وتعزيز العلاقات العربية– التركية بأنه ينطلق من نقطة الصفر "Zero Problem with Neighbors Policy".[10] لكن تركيا نجحت في ظل البارادايم الجديد من ملء الفراغ بشكل ملحوظ، وأصبحت بالتالي من أبرز القوى الإقليمية في المنطقة.[11]

وكما هو الحال مع البارادايم الكلاسيكي للسياسة الخارجية التركية تجاه العالمين العربي والإسلامي، فإن للبارادايم الجديد مناصرين ومعارضين. وبينما يؤكد المناصرون على نجاح سياسة الانفتاح التركية على جيرانها ومحيطها الإسلامي،[12] يلاحظ أن المعارضين يشيرون بدورهم إلى ضرورة التمسك بثوابت الدولة التركية الحديثة.[13]

وبغض النظر عن الحجج التي يسوقها المؤيدون والمعارضون لسياسة الانفتاح التركية على العالم العربي، فإنه يمكن التأكيد أن الظروف البيئية المحيطة لتركيا اليوم تختلف ـ بطبيعة الحال ـ عن ستين سنة مضت. فالسياسة الخارجية لدول عالمنا المعاصر ـ ولا تعتبر تركيا استثناء لهذه القاعدة ـ تتكيف باستمرار مع محيطها الداخلي والخارجي حتى يمكنها تحقيق الحد الأدنى من مصالحها القومية.[14]

ولقد اتسع مفهوم المصلحة الوطنية في إطار البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية، بحيث أمتد ليشمل أبعادا جيو ـ سياسية واقتصادية ودبلوماسية إلى جانب تعزيز الروابط الثقافية.[15]

فدور تركيا في العالم العربي أصبح نشطا بشكل غير مسبوق، وبالتالي يلاحظ تعزيز تركيا لاتصالاتها مع كل من جامعة الدول العربية ومنظمة دول المؤتمر الإسلامي، والوساطة بين أطراف الصراع العربي– الإسرائيلي، والمساهمة في قوات حفظ السلام في لبنان، وتقوية التعاون الاستراتيجي مع جيرانها

خاصة سوريا والعراق وإيران. إن الملامح الجديدة للدور التركي في العالم العربي مرده بطبيعة الحال تغييرات البيئية الداخلية والخارجية معا.[16]

ولا تقتصر التغييرات البيئية المحيطة بالدولة التركية على البيئية الجيو- سياسية، ولكنها امتدت لتشمل في واقع الأمر البيئية الاقتصادية الداخلية والخارجية على حد سواء. فنمو الاقتصاد التركي وتزايد تحديات العولمة دفع تركيا إلى البحث عن أسواق جديدة لصادراتها المتنامية بشكل ملحوظ. عليه، فقد كانت تركيا متحمسة لتأسيس منطقة تجارة حرة في إطار عملية برشلونة. كما إن تركيا قد سعت منذ بداية الألفية الثالثة إلى زيادة صادراتها إلى البلدان العربية الأخرى غير الأعضاء في عملية برشلونة.[17]

إن زيادة الصادرات التركية في عام 2009 مقارنة بعام 1990، حيث يلاحظ أنها قد تضاعف أكثر من عشرة أضعاف، يعني ضرورة الحاجة إلى أسواق جديدة. فالتجارة البينية التركية-العربية قد تضاعفت بشكل ملحوظ خلال هذه الفترة ، وبالتالي يلاحظ على الشكلين: 2، 3 ما يلي:

1. إن زيادة حجم الصادرات التركية بمعدل زاد عن عشرة أضعاف في عام 2009 مقارنة بسنة 1990 يعني تمكن تركيا من إيجاد أسواق جديد نتيجة لتبنيها لسياسة الانفتاح على العالميين العربي والإسلامي.[18]

الشكل (2) التجارة البينية التركية-العربية عام 1990 (بلايين الدولارات)

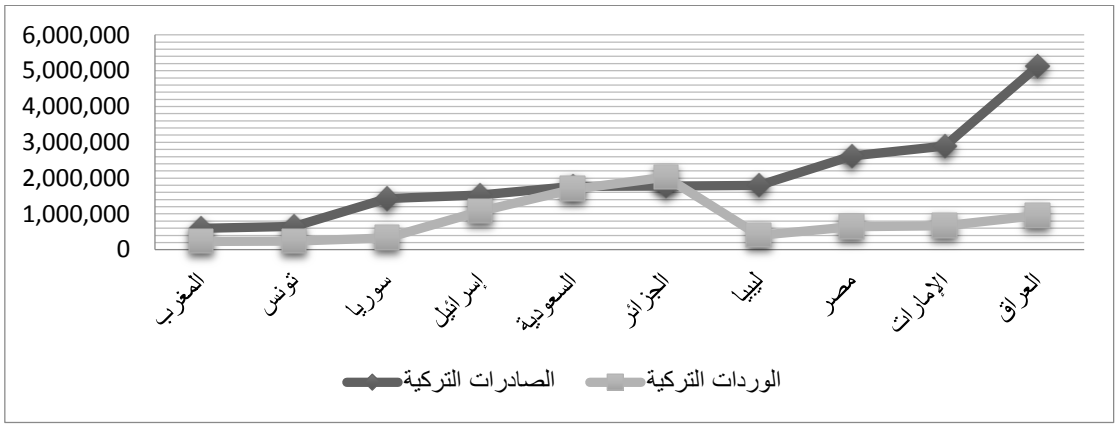

الشكل (3) تطور الصادرات التركية إلي البلدان العربية خلال السنوات 1990-2009 (بلايين الدولارات)

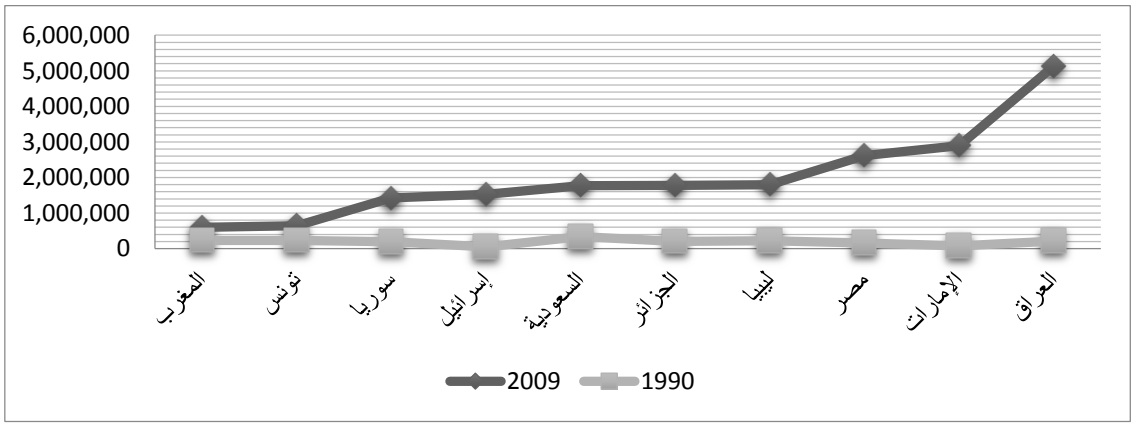

فبروز البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية قد مكن بالفعل من إيجاد موطن قدم قوي لتركيا في عالم يتسم بالتنافس الاقتصادي والتجاري المحموم. عليه، فإن بيانات الشكل (3) تشير إلى زيادة مستويات التجارة البينية بين الطرفين بشكل ملحوظ، حيث يلاحظ مثلا زيادة مستويات الصادرات والواردات التركية إلى البلدان العربية في عام 2009 مقارنة بسنة 1990.[19]

2. بينما تعتبر كل من الجزائر والسعودية والعراق من أبرز البلدان العربية المصدرة إلى تركيا خلال عام 2009، يلاحظ أن العراق والإمارات العربية المتحدة ومصر تعتبر بدورها من أكثر الدول العربية المستوردة من تركيا. وبينما تتركز الواردات التركية من البلدان العربية بشكل عام على النفط ومشتقاته، ويلاحظ أن الصادرات التركية للدول العربية تشمل المنتجات الغذائية والصناعية والمنسوجات. (أنظر الشكل: 2).
3. بالرغم من العلاقة المتميزة بين تركيا وإسرائيل، إلا أن إسرائيل لا تعتبر شريك تجاري كبير بالنسبة لتركيا خلال سنوات الدراسة. فالصادرات والواردات التركية إلى إسرائيل تعتبر محدودة عند مقارنتها بالبلدان العربية التي شملتها الدراسة. لكن العلاقات السياسية والعسكرية بين البلدين تعتبر متميزة، لاسيما في الفترة التي أطلقنا عليها البارادايم الكلاسيكي للسياسة الخارجية التركية.
4. إن بيانات الشكل (3) تشير إلى تضاعف الصادرات التركية إلى البلدان العربية بشكل عام، حيث يلاحظ في هذا السياق مثلا أن الصادرات التركية قد تضاعفت بمعدل يزيد عن عشرين مرة بالنسبة للعراق، وبمعدل مرتين ونصف في حالة المغرب. إذن، فالمصالح الاقتصادية والتجارية والسياسية التركية قد زادت بشكل ملحوظ في عصر العولمة، الأمر الذي دفع تركيا إلى تبني بارادايم جديد لسياستها الخارجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، والعالم العربي بشكل خاص.[20]

القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة: المفهوم والأبعاد

تشكل القضايا العربية جزء مهماً في إطار أجندة الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال جلساتها العادية والطارئة.[21] فالجمعية العامة تناقش سنويا العديد من القضايا المختلفة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويلاحظ في هذا السياق، أن الشكل (4) يشير إلى نسبة القضايا العربية إلى القضايا التي ناقشتها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال سنوات مختارة من الألفية الثالثة، حيث إن المتمعن لبيانات هذا الشكل يمكنه ملاحظة التالي:

1. أن معدل القضايا العربية التي تناقشها الجمعية العامة سنويا يعتبر ملحوظا، وعليه فإن هذه النسبة قد وصلت إلى 10.5%، 9%، 8.4%، 8.5% خلال السنوات 2000، 2002، 2007، 2008 على التوالي. ويلاحظ في هذا السياق، أن معدل عدد الدول العربية إلى إجمالي عدد أعضاء هيئة الأمم المتحدة[22] والبالغ 11.46% يتناسب عموما والمعدل العام لمتوسط القضايا العربية في إطار الجمعية العامة والبالغ 9% خلال السنوات المشار إليها في الشكل (4).

2. بالرغم من المعدل الملحوظ للقضايا العربية التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة سنويا (9%) خلال الألفية الثالثة، إلا أنه يمكن القول إن هذا المعدل قد تراجع إلى حد ما، حيث انخفض هذا المعدل من 10.5% عام 2000 إلى 8.5% عام 2008، وإلي 7.52% عام 2017. أما لو تفحصنا معدل القضايا العربية التي ناقشتها الجمعية العامة خلال السنوات، 1956-1981، فنلاحظ أن معدلها إلى أجندة الجمعية العامة قد وصل إلى 11%، وبالتالي يلاحظ أن الفجوة قد وصلت إلى 2.5% عند مقارنة فترة زمنية أطول.[23] إن الانخفاض النسبي لمعدل القضايا العربية في الجمعية العامة للأمم المتحدة مرده ليس فقط زيادة مستوى الخلافات العربية-العربية، ولكن قد يكون سببه توسيع أجندة الأمم المتحدة لكي تناقش مشكلات العصر المتباينة، مثل التصحر، والاحتباس الحراري، وانتشار الأسلحة النووية، والتنمية المستدامة، وتمكين المرأة، وتمويل قوات الطوارئ الدولية.

3. إن القضايا العربية في الألفية الثالثة لم تعد محصورة على قضايا الصراع العربي-الإسرائيلي، ولكنها امتدت لتشمل أبعادا أخرى مثل حقوق الإنسان في العراق والسودان. وتشير بيانات الجدول (1) عموما إلى طبيعة القضايا العربية التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة، حيث يلاحظ عليها الأتي:

أ. إن القضية الفلسطينية كانت ومازالت تعتبر قضية العرب الأولي على المستويات الدولية، والإقليمية، والقطرية. لكن أولوية القضية الفلسطينية لا يعني، بأي حال من الأحوال، عدم تنوع القضايا العربية في الألفية الثالثة، حيث برزت إلى السطح قضايا جديدة تجسد البيئة العربية والدولية المحيطة. فتداعيات النظام العالمي الجديد والعولمة قد أسفرت مثلا عن أجندة عربية جديدة تتعلق بحقوق الإنسان، وتداعيات احتلال العراق ومشكلة دارفور في السودان، وتحقيق الأمن والاستقرار في حوض البحر الأبيض المتوسط، ومنع انتشار الأسلحة النووية في المنطقة.

ب. بالرغم من أن الأدبيات تؤكد على التلاحم العربي الملحوظ في إطار الأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية، إلا أن تنوع القضايا العربية يتوقع أن يقلل من مستوى هذا التضامن نظرا لاختلاف وجهات النظر وتباين المصالح العربية- العربية تجاه بعض القضايا الجديدة، مثل الاحتلال الأمريكي للعراق ومشكلة دارفور. لكن الحديث عن تطابق أو اختلاف المواقف تجاه القضايا الجديدة في الأجندة العربية سيكون عموما مجال اهتمام المحور التالي من هذه الدراسة.

الشكل (4) معدل عدد القضايا العربية إلى الأجندة الكلية للجمعية العامة خلال الألفية الثالثة

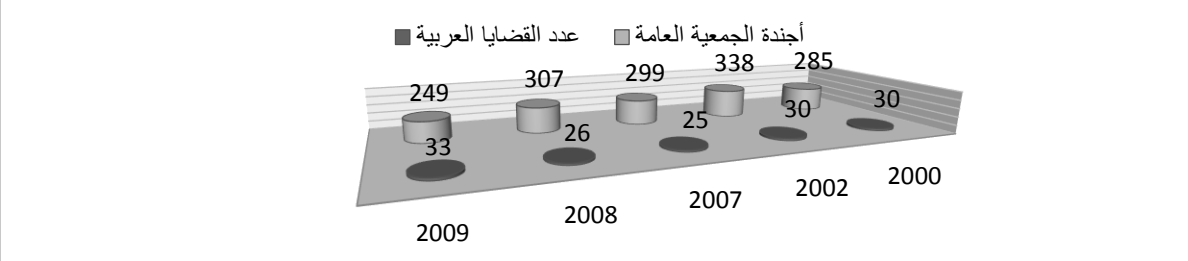

Data Source: United Nations Dag Hammarskjold Library، UNBISNET، at http:www.un.org/UNBISnet.htm#focus

البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة:

إن التعرف على البعد العربي في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة يتطلب عموما التعامل مع القضايا العربية كمتغيرات، والدول العربية وتركيا وبقية الدول التي تناولتها هذه الدراسة كحالات. ومن خلال الاستعانة بتقنية التحليل العاملي المعروفة "**R-technique**" أمكن تطوير الجدول (1)، الذي يشير عموما إلى وجود ثلاثة أبعاد رئيسة للقضايا العربية في الأمم المتحدة. فمن خلال تتبع تقنية التحليل العاملي لمستويات: التأييد، والمعارضة، والامتناع والغياب عن عملية التصويت في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، فلقد تم تحديد ثلاثة عوامل مختلفة تجسد مدى التأييد الذي تحظى به القضايا العربية في إطار مجتمع الدراسة الذي اقتصر في هذا المحور الفرعي على: البلدان العربية، الدول الخمس الكبرى، دول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجغرافي التي من أبرزها تركيا.

وتعكس القرارات الأكثر تحميلا مع العوامل الرئيسية، والمشار إليها في الجدول (1)، عموما معدلات التأييد التي تحظى بها القضايا العربية من قبل الدول الخمس الكبرى، ودول الاتحاد الأوروبي، ودول الجوار الجغرافي. فالقرارات التي تناولتها هذه الدراسة قد تم تصنيفها إلى عوامل مختلفة استنادا إلى علاقات الارتباط بينها، وبالتالي يلاحظ مثلا أن العامل الأول يشمل أكبر عدد من القرارات التي تتمتع بالتأييد في إطار مجتمع الدراسة من ناحية، ويفسر لنا أكبر نسبة من التباين من ناحية أخرى إن تفحص بيانات الجدول (1)، يقودنا ـ عموما ـ إلى ملاحظة التالي:

1. أن قضايا الصراع العربي الإسرائيلي تحظى بتأييد كبير من قبل تركيا وأغلبية الدول التي شملتها هذه الدراسة، وبالتالي نلاحظ أن بيانات الجدول (1) تشير إلى أن تحميل معظم القضايا العربية في إطار العامل الأول تعتبر مرتفعة، وإن ارتفاع معدلات تحميل القضايا العربية مع العامل الأول، الذي يشرح 63.74% من إجمالي التباين، يعني وجود تأييد ملحوظ من قبل تركيا وأغلبية الدول لهذه القضايا. لكن القضايا العربية الأكثر تحميلا في إطار العامل الأول تتعدى القضية الفلسطينية إلى قضايا الصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام، وبالتالي يمكن أن نطلق عليه عامل الصراع العربي–الإسرائيلي.
2. لكن القضايا العربية الأقل تحميلا مع العامل الأول تشير إلى وجود تأييد أقل، نظرا لاختلاف وجهات النظر حولها. فبيانات الجدول(1) تشير إلى أن تحميل تسع قضايا، يتعلق معظمها بحقوق الشعب الفلسطيني، يعتبر مرتفعا مع العامل الثاني الذي سنطلق عليه "عامل حقوق الشعب الفلسطيني"، الذي يفسر بدوره 22.78% من التباين.

إن تدني مستوى تأييد هذه القضايا التسع راجع في الأساس إلى ارتفاع مستويات الامتناع عن التصويت والغياب، وليس بالضرورة المعارضة التي اقتصرت إلى حد كبير على إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي فقد أدى ذلك إلى وجود علاقات ارتباط ملحوظة بينها، الأمر الذي نتج عنه تجمعها في عامل مستقل.

3. إن أكثر القضايا العربية إثارة للجدل تجسد ـ عموما ـ وجود مستويات تحميل سلبية مع العامل الثاني، وبالتالي يلاحظ أن تحميلهما يعتبر إيجابيا مع العامل الثالث، الذي يمكن أن نطلق عليه "عامل حقوق الإنسان العربي"، الذي لم تتجاوز نسبة التباين فيه 6.53%. فكما لاحظنا في السابق، فإن القضايا العربية التي لا تجسد الصراع العربي ـ الإسرائيلي تعتبر أكثر إثارة للجدل والخلاف، وبالتالي يلاحظ أن التنسيق والتعاون يبلغ حده الأدنى الأمر الذي يجعل بعض البلدان العربية وغير العربية التي شملتها هذه الدراسة تتخذ مواقف متباينة.

الجدول (1) تحميل القضايا العربية في إطار عوامل الصراع العربي–الإسرائيلي وحقوق الإنسان

رقم القرار	موضوع القرار	عامل الصراع العربي الإسرائيلي	عامل حقوق الشعب الفلسطيني	عامل حقوق الإنسان
A/RES/63/96	حماية المدنيين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.972	.223	-.010
A/RES/63/97	المستوطنات	.972	.223	-.010
A/RES/63/29	الحل السلمي للقضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/92	مساعدة لاجئي عام 1967	.972	.223	-.010
A/RES/63/98	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/28	القضية الفلسطينية	.972	.223	-.010
A/RES/63/93	وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/30	وضع القدس	.972	.223	-.010
A/RES/63/201	السيادة الفلسطينية والسورية على ثرواتها	.972	.223	-.010
A/RES/63/94	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.972	.223	-.010
A/RES/63/99	الجولان المحتل	.923	.216	.050
A/RES/63/91	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.923	.216	.050
A/RES/55/128	حماية ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/133	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/54	حقوق الشعب الفلسطيني	.911	.280	.288
A/RES/55/125	مساعدة لاجئي عام 1967	.911	.280	.288
A/RES/55/131	حماية المدنيين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/127	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/129	جامعة القدس للاجئين الفلسطينيين	.911	.280	.288
A/RES/55/87	حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره	.911	.280	.288
A/RES/55/180b	تمويل قوات الطوارئ في لبنان	.911	.280	.288
A/RES/55/180a	تمويل قوات الطوارئ في لبنان	.881	.222	.279
A/RES/55/36	حضر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	.875	.247	.260

A/RES/55/50	الوضع في الشرق الأوسط	.860	.328	.231
A/RES/55/55	التسوية السلمية للقضية الفلسطينية	.855	.307	.291
A/RES/55/209	سيادة الفلسطينيين الدائمة على أراضيه	.843	.321	.301
A/RES/55/134	الجولان المحتل	.839	.283	.408
A/RES/55/123	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.839	.283	.408
A/RES/55/132	المستوطنات	.800	.340	.273
A/RES/55/84	حضر الانتشار النووي في الشرق الأوسط	.700	.006	-.085
A/RES/55/53	حقوق الشعب الفلسطيني	.283	.921	.197
A/RES/55/52	حقوق الشعب الفلسطيني	.283	.921	.197
A/RES/63/31	الجولان المحتل	.307	.918	-.050
A/RES/63/26	حقوق الشعب الفلسطيني	.306	.911	-.031
A/RES/63/27	حقوق الشعب الفلسطيني	.306	.911	-.031
A/RES/63/95	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.304	.909	-.053
A/RES/55/130	انتهاك إسرائيل لحقوق الفلسطينيين	.288	.909	.187
A/RES/55/51	الجولان المحتل	.280	.907	.139
A/RES/55/116	حقوق الإنسان في السودان	.125	-.768	.455
A/RES/55/126	مساعدة اللاجئين الفلسطينيين	.491	.268	.712
A/RES/55/115	حقوق الإنسان في العراق	-.016	-.440	.596
نسبة التباين		%63.74	%22.78	%6.53

المصدر: نفس مصدر الشكل 1.

يتضح مما سبق، إن قضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي الذي جسدها العامل الأول تحظى بتأييد ملحوظ من قبل معظم بلدان الجوار الجغرافي، والدول الخمس الكبرى، ودول الاتحاد الأوروبي مقارنة ببعض القضايا العربية الأخرى التي تمثل حقوق الشعب الفلسطيني "العامل الثاني"، وحقوق الإنسان في كل من العراق والسودان "العامل الثالث".

إن تصنيف العوامل الثلاثة السابقة لم يأخذ في الحسبان فقط عملية التصويت الإيجابي "بنعم"، ولكنه أمتد لكي يأخذ في الاعتبار مواقف الدول الأخرى التي تشمل بطبيعة الحال الرفض، والامتناع عن التصويت، والغياب عن العملية التصويته برمتها طالما أن ذلك يعكس مواقف متباينة تجاه القضايا العربية.

التأييد التركي للقضايا العربية في إطار مقارن:

تشير الأدبيات عموما إلى تأييد تركيا والدول النامية للقضايا العربية، حيث يلاحظ في هذا السياق أن العالم النامي قد خضع للاستعمار، وبالتالي فإن مواقفه تعتبر معادية للاحتلال ومؤيدة لحقوق الشعوب في تقرير مصيرها. عليه، تحظى القضية الفلسطينية وغيرها من مشاكل الصراع العربي–الإسرائيلي، إلى حد كبير، بتأييد العالم النامي. لكن هل يمكن قول نفس الشيء بالنسبة لمواقف الدول المتقدمة ودول الجوار الجغرافي، حيث يمكننا التعرف على كل ذلك من خلال المحاور الفرعية التالية.

- موقف تركيا وبقية دول الجوار الجغرافي من القضايا العربية
- مواقف دول الاتحاد الأوروبي من القضايا العربية
- مواقف الدول الكبرى من القضايا العربية

ويشير الجدول (2) عموما إلى مواقف تركيا وبقية دول الجوار الجغرافي، والاتحاد الأوروبي، والدول الخمس الكبرى تجاه القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال عامي 2000، 2008. إن بيانات الجدول (2) تشير إلى مواقف أكثر من ثلاثين دولة مختلفة من القضايا العربية، حيث إن الاستعانة بتقنية التحليل العاملي ستمكننا من تصنيف مواقف هذه الدول استنادا إلى علاقة ارتباطها مع مواقف البلدان العربية. وإن الاستعانة بالحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية "SPSS" قد أسفر على تطوير الجدول (2)، الذي يجسد وجود أربعة عوامل تجسد مواقف الاتحاد الأوروبي،[24] والدول الخمسة الكبرى،[25] ودول الجوار الجغرافي من القضايا العربية في الأمم المتحدة. ويلاحظ عموما، وإن بيانات الجدول (2) تؤكد على مجموعة الحقائق التالية:

1. إن أغلبية دول الاتحاد الأوروبي تتخذ مواقف موحدة تجاه القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة، وعليه يلاحظ أن تحميل أكثر من عشرين دولة مع العامل الأول يصل إلى (0.999)، ومن أمثلة هذه الدول: الدنمرك، السويد، النمسا، بلغاريا، ألمانيا، اليونان، البرتغال، أسبانيا، إيطاليا، بلجيكا وبولندا. وطالما إن دول الاتحاد الأوروبي تعتبر الأكثر تحميلا مع العامل الأول المشار إليه في الجدول (2)، عليه فإنه يمكن أن نطلق عليه عامل الاتحاد الأوروبي، وهو عامل يضم معظم أعضاء هذا الاتحاد. ويعتبر عامل الاتحاد الأوروبي عموما أهم عامل في إطار بيانات الجدول (2)، نظرا لأنه يفسر لوحده حوالي ثلاثة أرباع التباين الكلي (75.5%).
2. إن تحميل تركيا الضعيف في إطار عامل الاتحاد الأوروبي (0.077)، يعني استقلالية تركيا عن أوروبا في مواقفها تجاه القضايا العربية، الأمر الذي يؤكد على فرضية بروز بارادايم جديد للسياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية خلال الألفية الجديدة. لكن ذلك لا يعني بالضرورة استقلالية تركيا في مواقفها تجاه القضايا غير العربية، نظرا لأن ذلك لا يتمشى وأهداف هذه الدراسة الأمر الذي يعني ترك ذلك لدراسات مستقبلية.
3. إن عدم وجود سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي يبرز- إلى حد ما - في مدى اختلاف مواقف خمس دول أوروبية تجاه القضايا العربية، وهذه الدول هي: مالطا، هولندا، فرنسا، بريطانيا واستونيا، حيث بلغ تحميلها مع العامل الأول إلى (0.678، 0.844، 0.938، 0.938، 0.940) على التوالي. إن تباين مستويات التحميل مع عامل الاتحاد الأوروبي يعني وجود اختلافات – ولو هامشية– في السلوك التصويتي بين الدول المعنية، وبالتالي يمكن القول بعدم تطابق مواقف كل دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة.

كما إن افتقار الاتحاد الأوروبي إلى سياسة خارجية موحدة يتضح بشكل ملحوظ أيضا من خلال موقف قبرص التي تعتبر من أكثر دول الاتحاد الأوروبي تأييدا للقضايا العربية، وبالتالي فإن اختلاف سلوكها التصويتي عن بقية الدول الأوروبية الأخرى جعل معدل تحميلها مع العامل الأول لا يتجاوز (0.351)، ونظرا لاستقلالية موقف قبرص عن بقية دول الاتحاد الأوروبي تجاه القضايا العربية، عليه فإن تحميلها مع العامل الثالث يعتبر مرتفعا (0.806)، الأمر الذي يقودنا إلى تسميته بالعامل القبرصي– الأثيوبي.

إن تميز موقف قبرص من القضايا العربية جعل ـ عموما ـ معدلات تحميل معظم الدول الأوروبية تبدو سلبية مع العامل القبرصي. لكن موقف مالطا المؤيد للقضايا العربية إلى حد ملحوظ، جعل معدل تحميلها مع العامل القبرصي موجبا أيضا.(أنظر بيانات الجدول:2)

4. إن العامل الصيني–التركي–الإيراني يعتبر أهم ثاني عامل في إطار بيانات الجدول (2)، وبالتالي فإنه يشرح لوحده 7.8% من التباين. لكن يلاحظ أنه بينما يعتبر تحميل تركيا مع هذا العامل مرتفعا وسالبا، فإن معدلي تحميل كل من إيران وروسيا يعتبران بدورهما موجبان. فيما يتعلق بالتحميل السلبي لتركيا مع العامل الثاني فمرده في واقع الأمر إلى امتناع تركيا عن التصويت على قرار حقوق الإنسان في العراق، وتأييدها لقرار حقوق الإنسان في السودان، وهو قرار أيدته إسرائيل وعارضه الأغلبية العربية. لكن سلوك تركيا التصويتي على قرارات الصراع العربي–الإسرائيلي الأخرى، التي تناولتها هذه الدراسة، تعتبر في مجملها متطابقة مع مواقف الأغلبية العربية.

إن التحميل السلبي لتركيا (0.219–) مع العامل الأمريكي، كما هو مبين في الجدول: 3، يشير ـ أيضا ـ إلى عدم تأييد تركيا للموقف الأمريكي المتحيز لإسرائيل. فكما لا حظنا سابقا، فإن تركيا تؤيد القضايا العربية باستمرار، وبالتالي فإن تباين مواقفها تجاه قضايا حقوق الإنسان العربي نابع في الأساس من وجود تضارب في المواقف العربية نفسها. فطالما إنه لم يوجد موقف عربي موحد من قضايا حقوق الإنسان في العراق والسودان، عليه فإنه من غير المتوقع وجود تأييد تركي وعالمي لموقف الأغلبية العربية في الأمم المتحدة.[26]

5. إن الصين كقوة كبرى تعتبر ـ بدون منازع ـ المؤيد القوي للقضايا العربية في إطار هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي فإن سلوكها التصويتي قد تطابق مع الأغلبية العربية في كل القرارات التي تضمنتها بيانات هذه الدراسة خلال عامي 2000، 2008.

إن الصين قد صوتت مع الأغلبية العربية حتى في قضيتي حقوق الإنسان المتعلقة بكل من العراق والسودان، وبالتالي فقد تحفظت الصين على القرار الأول وعارضت القرار الثاني، وهو موقف لم تقم به حتى بعض الدول العربية لاعتبارات سياسية، وأمنية، ومصلحيه تجسد طبيعة الظروف البيئية المحيطة خلال بداية الألفية الثالثة.

الجدول (2) الجماعات التصويتيه الفرعية على القضايا العربية

الدولة	عامل الاتحاد الأوروبي	العامل التركي–الصيني–الإيراني	العامل القبرصي–الأثيوبي	العامل الأمريكي
الدنمرك	.999	-.002	-.032	.001
سلوفينيا	.999	-.002	-.032	.001
السويد	.999	-.002	-.032	.001
النمسا	.999	-.002	-.032	.001
بلغاريا	.999	-.002	-.032	.001
التشيك	.999	-.002	-.032	.001
فنلندا	.999	-.002	-.032	.001
ألمانيا	.999	-.002	-.032	.001
اليونان	.999	-.002	-.032	.001
المجر	.999	-.002	-.032	.001
لاتفيا	.999	-.002	-.032	.001
ليتوانيا	.999	-.002	-.032	.001
البرتغال	.999	-.002	-.032	.001
رومانيا	.999	-.002	-.032	.001
سلوفينيا	.999	-.002	-.032	.001
أسبانيا	.999	-.002	-.032	.001
ايطاليا	.999	-.002	-.032	.001
لكسمبرج	.999	-.002	-.032	.001
بلجيكا	.999	-.002	-.032	.001
ايرلندا	.999	-.002	-.032	.001
بولندا	.999	-.002	-.032	.001
استونيا	.940	.013	-.028	-.022
بريطانيا	.938	-.018	-.045	.031
فرنسا	.938	-.018	-.045	.031
هولندا	.844	-.019	.083	.044
روسيا	.696	.477	.094	-.277
مالطا	.678	.002	.206	-.062
تركيا	.077	-.959	.000	-.219
الصين	-.103	.942	-.014	-.147
إيران	.000	.768	.020	.544
قبرص	.351	.016	.806	-.092
أثيوبيا	.275	-.035	.788	.051
الولايات المتحدة	.194	-.439	.075	.798
نسبة التباين	%75.500	%7.800	%5.700	%4.100

المصدر: نفس مصدر الشكل 1.

6. إن التحميل الإيجابي الملحوظ لإيران مع العامل الثاني يعني تأييدها الملحوظ للقضايا العربية، وبالتالي يصل معدل تحميلها مع العامل الثاني إلى (0.768). لكن معدل تحميل إيران الإيجابي مع العامل الرابع أو "العامل الأمريكي" (0.544)، مرده امتناعها عن التصويت على القرار رقم **(A/RES/63/55)** والمتعلق بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية، والقرار رقم **(A/RES/63/115)** والمتعلق بحقوق الإنسان في العراق وهو قرار أيدته الولايات المتحدة بطبيعة الحال.

7. كما إن روسيا، التي ورثت تركة الاتحاد السوفيتي سابقا، تعتبر ـ أيضا ـ المؤيد القوي الثاني (بعد الصين) للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة خلال الألفية الثالثة، وبالتالي يلاحظ أن بيانات الجدول: 2 تشير إلى معدل تحميلها الإيجابي مع العامل الثاني (0.477)، وتحميلها السلبي مع العامل الرابع أو العامل الأمريكي (0.277−). فالمصالح الروسية–العربية تعكس عموما وجود علاقة ارتباط موجبة مع القضايا العربية (0.477)، وقوية وسالبة مع مواقف إسرائيل (0.410−) فروسيا قد تطابق سلوكها التصويتي مع الأغلبية العربية خلال الألفية الثالثة على 81% من القرارات التي تناولتها هذه الدراسة، ولكنها امتنعت عن التصويت على ثمانية قرارات، هي نفس القرارات التي تحفظ عليها الاتحاد الأوروبي. عليه، يلاحظ في هذا السياق، أن تحميل روسيا مع عامل الاتحاد الأوروبي يعتبر موجبا ومرتفعا في نفس الوقت (0.699). وفيما يتعلق بالقرارات التي تحفظت عليها روسيا، فإنها تتمثل في الاتي:

- أربعة قرارات تتعلق بحقوق الشعب الفلسطيني (A/RES/55/52 and 53; A/RES/63/26 and 27).
- قرارين يتعلقان بانتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة (A/RES/55/130; and A/RES/63/95).
- قرارين يتعلقان بحقوق الإنسان في كل من العراق والسودان (A/RES/55/115 and 116)، وهما قراران لم تتفق عليهما المجموعة العربية نفسها.

8. إن تحميل أثيوبيا المرتفع (0.788) مع العامل الثاني جعلنا نطلق عليه العامل القبرصي–الأثيوبي. لكن التحميل السلبي الضعيف لأثيوبيا مع العامل الصيني (0.035−)، وتحميلها الإيجابي الضعيف مع العامل الأمريكي مرجعه ـ عموما ـ امتناع أثيوبيا عن التصويت على ثلاثة قرارات عربية، هي:

- القرار رقم (A/RES/55/36) الذي يؤكد على خطورة انتشار الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.
- القرار رقم (A/RES/55/130) المرتبط باستمرار انتهاك إسرائيل لحقوق الشعب الفلسطيني.
- القرار رقم (A/RES/63/84) المتعلق بمخاطر انتشار الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط.

9. إن تحميل دول الاتحاد الأوروبي الضعيف جدا مع العامل الأمريكي يعني استقلالية مواقف دول الاتحاد الأوروبي عن الموقف الأمريكي عندما يتعلق الأمر بتأييد القضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. فدول الاتحاد الأوروبي أيدت البلدان العربية في مواقفها بنسبة 76.2%. لكن دول الاتحاد

الأوروبي تحفظ على ثمانية قرارات (9%) عربية تتعلق: بالجولان السوري المحتل (A/RES/55/51; A/RES/63/31)، وحقوق الشعب الفلسطيني (A/RES/63/26 and 2; A/RES/55/52 and 53)، وانتهاك إسرائيل لحقوق الإنسان (A/RES/63/95; A/RES/55/130). لكن موقف الاتحاد الأوروبي قد تطابق مع الموقف الأمريكي أثناء عملية التصويت على القرار رقم (A/RES/55/115) المتعلق بحقوق الإنسان في العراق، وهو قرار تحفظت عليه أغلب الدول العربية وأيده البعض منها في الوقت نفسه. عليه، يمكن القول بأن دول الاتحاد الأوروبي تتخذ مواقف مستقلة عن الموقف الأمريكي عندما يتعلق الأمر بالقضايا العربية. إن التحفظ الأوروبي على بعض القضايا العربية مرده جملة من الاعتبارات البيئية الداخلية والخارجية، لعل أبرزها المصالح الأوروبية–الأمريكية المشتركة إلى جانب ما يعرف بعقدة الذنب تجاه اليهود التي تعتبر بالنسبة لبعض القوميين العرب ما زالت مهيمنة على عقلية الساسة الأوروبيين.[27]

10. إن العامل الرابع الذي يمكن أن نطلق عليه العامل الأمريكي لا يشرح إلا 4.1% من التباين. فالولايات المتحدة تعتبر الدولة الوحيدة الأكثر تحميلا مع العامل الرابع (0.798)، وبالتالي يمكن اعتبارها من أكثر الدول المعارضة للقضايا العربية في الأمم المتحدة. لكن تدني معدل تحميل الولايات المتحدة مع عامل الاتحاد الأوروبي (0.194) يعني استقلالية الأخيرة عن الموقف الأمريكي المعارض للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما إن تحميل الولايات المتحدة الملحوظ والسلبي (0.439−) مع العامل الصيني، يؤكد بدوره على المعارضة الأمريكية للقضايا العربية بشكل منفرد ومتميز في الوقت نفسه. فالولايات المتحدة لم تؤيد إلا القرار (A/RES/55/126) المتعلق بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين، وهو قرار لم تعارضه حتى إسرائيل وإن كانت تحفظت عليه عن طريق امتناعها عن التصويت. لكن الولايات المتحدة عارضت عموما 85.7% من القرارات العربية خلال عامي 2000، 2008. أما القرارات التي تحفظت عليها الولايات المتحدة عن طريق الامتناع عن التصويت، فهي لا تتعدى ثلاثة قرارات عربية، وهي:

- القرار رقم (A/RES/55/116) المتعلق بحقوق الإنسان في السودان.
- القرار رقم (A/RES/55/123) الخاص بمساعدة اللاجئين الفلسطينيين.
- القرار رقم (A/RES/55/134) المتعلق بالجولان السوري المحتل.

النتائج والتوصيات:

يتضح لنا من خلال الوصف والتحليل السابق، إن التأييد الدولي للقضايا العربية في إطار الجمعية العامة للأمم المتحدة كان ومازال يعتبر ملحوظا. فمعظم الدول النامية التي تشكل أغلبية كبيرة في عضوية الأمم المتحدة تؤيد بحماس القضايا العربية، لاسيما القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية وغيرها من قضايا الصراع العربي الإسرائيلي. ومن خلال التعرض للمحاور المختلفة في إطار هذه الدراسة، يمكننا حوصلة نتائج هذه الدراسة في مجموعة النقاط التالية:

1. إن التأييد التركي والدولي لقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي كان ومازال يعكس عموما تأييد الأغلبية الدولية في إطار هيئة الأمم المتحدة.
2. إن التأييد التركي الذي تحظى به القضايا العربية يعتمد على طبيعة القضايا التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث اتضح لنا أن مثل هذا التأييد يقل عندما لا يكون هناك إجماع عربي عليه.
3. إن التأييد التركي والدولي للقضايا العربية المصيرية تقابله عزلة ملحوظة للموقف الإسرائيلي والموقف الأمريكي المساند لها في معظم الأوقات.
4. إن تركيا وبقية الدول العربية التي تتلقى مساعدات مالية من الولايات المتحدة الأمريكية تصوت إلى جانب الأغلبية العربية في الجمعية العامة، وبالتالي يلاحظ عدم جدوى مثل هذه المساعدات في تأييد الموقف الأمريكي تجاه القضايا العربية.
5. تعتبر الصين من أكثر الدول الكبرى تأييدا للقضايا العربية، حيث لاحظنا أن مواقفها قد تطابقت كليا مع مواقف الأغلبية العربية تجاه القضايا التي تم تناولها في هذه الدراسة. كما تعتبر روسيا ثاني أكبر حليف مؤيد للقضايا العربية، حيث لاحظنا أن مواقفها قد تطابقت مع مواقف الأغلبية العربية في أغلب القضايا التي تم تناولها في إطار هذه الدراسة.
6. إن موقف كل من بريطانيا وفرنسا من القضايا العربية يعتبر إيجابيا إلى حد كبير، وبالتالي يمكن التأكيد ـ عموما ـ على استقلالية مواقفهما عن الولايات المتحدة الأمريكية.
7. بالرغم من تحفظ دول الاتحاد الأوروبي على بعض القضايا العربية، من خلال الامتناع عن التصويت، أو في بعض الأحيان المعارضة لبعض القضايا العربية، إلا أن بيانات هذه الدراسة أوضحت بجلاء مدى إيجابية المواقف الأوروبية مقارنة بالموقف الأمريكي المعادي للعرب.
8. إن الاتحاد الأوروبي لا يتبنى سياسة خارجية موحدة تجاه القضايا العربية، وبالتالي فقد لاحظنا أن كل من قبرص ومالطا تعتبر من أكثر دول الاتحاد الأوروبي تأييدا للقضايا العربية.
9. بالرغم من بعض المواقف السلبية لدول الجوار الجغرافي تجاه بعض القضايا العربية، إلا أنه يمكن القول بأن إيران وأثيوبيا تعتبران ـ عموما ـ مناصرتين للقضايا العربية في الأمم المتحدة.

إن النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة تؤيد ـ عموما ـ الفرضية المثارة في المقدمة، والتي مفادها: إن التغييرات البيئية على المستويين الداخلي والخارجي قد أسهمت في تغيير السياسة الخارجية التركية تجاه العالم العربي، وبالتالي فإن ذلك قد أدى إلى التحول من موقف الحياد إلى زيادة مستوى التأييد التركي للقضايا العربية على مستوى الأمم المتحدة في الألفية الجديدة. فلقد لاحظنا بروز بارادايم جديد للسياسة الخارجية التركية، وبالتالي فإن بيانات هذه الدراسة قد أكدت على أن مواقف تركيا من القضايا العربية خلال الألفية الثالثة تتسم بالإيجابية والاستقلالية عن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة معا، الأمر الذي يعني أن الاهتمام بالعالمين العربي والإسلامي قد أصبحا دائرة ثالثة تحظى بأولويات الأجندة التركية.

أما فيما يتعلق بتوصيات هذه الدراسة، فإنه يمكن الإشارة إليها في الأتي:

1. زيادة الاهتمام بموضوع العلاقات العربية – التركية من قبل الباحثين، وتنظيمات المجتمع المدني ومؤسسات البحث العلمي العامة والخاصة على حد سواء.
2. تبني مراكز البحوث والجامعات لمؤتمر أو ورشة عمل بالخصوص، نظر لوجود فجوة ملحوظة في هذا الموضوع.
3. تشجيع عملية نشر الأبحاث الكمية–الكيفية– المتعلقة بدراسة العلاقات العربية–التركية.

الهوامش:

1 – إن بلورة السياسة الخارجية التركية حول الأطلسية والقارة الأوروبية يعني أن مواقفها تجاه العالم العربي لا تعكس مصالحها القومية بالضرورة بقدر تجسيدها لمواقفها من دائرتي حلف الأطلسي والقارة الأوروبية. كما يمكن القول بأن بروز البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية في الألفية الجديدة قد جاء إما لدعم موقف تركيا في إطار حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي معا، أو إنه يعتبر خيار ثالث جديد يتمشى والمصالح القومية التركية في الألفية الجديدة. ولمعرف المزيد عن موقف تركيا المشابه لايطاليا أنظر في:

Raffaella A. Del Sarto and Nathalie Tocci, "Italy's Politics Without Policy: Balancing Atlanticism and Europeanism in the Middle East," Modern Italy vol. 13, no. 2 (May 2008): 135-153.

2 – لقد تشكلت الدولة التركية الحديثة استنادا إلى أيديولوجية قومية تؤكد صراحة على الارتباط مع الغرب، ولمعرفة المزيد عن الهوية الأوروبية والإسلامية لتركيا المعاصرة أنظر:

Philip Robins, Suits and Uniforms. (London: The Royal Institute of International Affairs, 1991); Graham Fuller, "Turkey's Strategic Model: Myths and Realities," The Washington Quarterly, vol. 27, no. 3: 151-164; and Stephen Larrabee, "Turkey Rediscovers the Middle East," Foreign Affairs vol. 86, no. 4 (July/August 2007): 103-105.

3 - Nicholas Danforth, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy: From Ataturk to the AKP," Turkish Policy Quarterly vol. 7, no 3 (2009): 83-95.

4 – لقد أطلق على توجه تركيا إلى محيطها العربي والإسلامي خلال فترة حكم أوزال مصطلح العثمانية الجديدة، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا:

Sedat Laciner, " Ozalism (Neo-Ottomanism): An Alternative in Turkish Foreign Policy?" Journal of Administrative Science vol. 1 (2003): 182-185; and Ahmet Sozen, Changing Fundamental Principles in Turkish Foreign Policy Making," Paper delivered at 2006 annual conference of International Studies Association in San Diego, USA, March 22 (2006): 1-29.

5 – شهد الرأي العام التركي تحول ملحوظ من اليمين إلى يسار الاعتدال، الأمر الذي جعل البعض يصف ذلك بالعثمانية الجديدة المتحمسة للعب الدور التقليدي لتركيا خلال الخلافة العثمانية للعالم الإسلامي. لكن من الواضح إن التحول إلى نقطة الاعتدال لا يعني بأي حال من الأحوال تخلي تركيا عن تحالفها مع الغرب، بقدر ما يعني رغبة تركيا في القيام بدورها الإقليمي الذي تفرضه الظروف البيئية المحيطة.

6 – إن لعب تركيا لدورها الإقليمي إلى جانب تحفظ الولايات المتحدة على دور أوروبي أكثر فاعلية في الشرق الأوسط يقلق الجانب الأوروبي، ولمعرفة المزيد أنظر على سبيل المثال لا الحصر:

Emilliano Allessandri, "The New Turkish Foreign Policy and the Future of Turkey-EU Relationship," Istituto Affari Internazionli, documenti IAI 10/03 (2010): 1-19.

7 – لقد شكك البعض في نجاح الواسطة التركية في العملية السلمية في الشرق الأوسط بسبب تعنت إسرائيل، لاسيما بعد المواقف الإيجابية التركية من قضايا عربية، مثل انتفاضة الأقصى في عام 2000، وحرب لبنان في سنة 2006، ومذبحة غزة في عام 2009. ولمعرفة المزيد، أنظر على سبيل المثال:

Nicholas Danforth, "Ideology and Pragmatism in Turkish Foreign Policy: From Ataturk to the AKP," op. cit., p. 92.

8- Ahmet Sozen, Changing Fundamental Principles in Turkish Foreign Policy Making,", op. cit, p. 26.

9 – إذا كانت عملية الحراك السياسي والديمقراطية قد أسهمت في تغيير البيئية الداخلية في تركيا حيث وصلت أحزاب يسارية ومعتدلة إلى سدة الحكم، فإن انهيار الاتحاد السوفيتي وبقية دول الكتلة الشرقية إلى جانب بروز العولمة وتقلص السيادة الوطنية قد جسدت بدورها عوامل بيئية خارجية أسهمت بدورها في بروز البارادايم الجديد للسياسة الخارجية التركية. أنظر في هذا الشأن للمؤلف:

Mustafa Abdalla A. Kashiem, "The Treaty of Friendship, Partnership and Cooperation Between Libya and Italy: From An Awkward Past to a Promising Equal Partnership," California Italian Studies Journal, 1(1) (2010).

10 - Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy," Middle Eastern Studies vol. 42, no. 6 (November 2006).

11 – تعاني منطقة الشرق الوسط من فراغ ملحوظ، خاصة بعد احتلال الولايات المتحدة للعراق عام 2003، حيث لم تعد هناك قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وبالتالي فإن تركيا يمكنها ملء الفراغ لاسيما وإنها تعتبر أكثر قبولا من قبل البلدان العربية التي يدين معظمها بالمذهب السني، وهو نفس المذهب الذي تتبناه تركيا. فالمنافسة الإيرانية–العراقية على القيام بدور إقليمي في منطقة الشرق الأوسط قد تتحول إلى منافسة تركية–إيرانية في الألفية الجديدة.

12 - Stephanos Constantinides, "Turkey: The Emergence of a New Foreign Policy and the Neo-Ottoman Imperial Model" Journal of Political and Military Sociology vol. 24 (Winter 1996).

13 – يعكس الرأي المعارض لما يطلق عليه مفهوم العثمانية الجديدة نزعة محافظة تؤكد على المحافظة على الهوية التركية في عالم متقلب، ولمعرفة المزيد أنظر مثلا:

Michael Rubin, "Shifting Sides: The Problems of Neo-Ottomanism," National Review on Line (10/August 2004).

14 – حظيت سياسة الانفتاح التركية على العالمين العربي والإسلامي بتأييد العديد من السياسيين الأتراك، ويمكن الإشارة في هذا السياق إلى الأتي :

Ismail Cem, Turkey in the New Century. (Mersin: Rustem, 2000); and Hakan Yavuz, Islamic Political Identity. (Oxford: Oxford University Press, 2003).

15 - Sarah Akram, "Turkey's Middle East Foreign Policy," Reflections no. 4 (2009): 1-4.

16 – نتيجة لغليان الشعب التركي أثناء حرب لبنان عام 2006، عليه فقد أكد رئيس الوزراء التركي أردوكان "Erdogan" في مؤتمر منظمة دول المؤتمر الإسلامي لعام 2006 على أن حرب لبنان قد تجر إلى صراع الحضارات الذي نوه إليه عالم السياسة الأمريكي هنتجتون، أنظر في هذا الشأن:
Philip Robins, Between the EU and the Middle East: Turkish Foreign Policy under AKP Government, 2002-2007. (Milano: ISPI, 2007).

17 – لمعرفة المزيد عن العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء في عملية برشلونة، أنظر في هذا الشأن للمؤلف: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، الشراكة الأوروبية–المتوسطية: ترتيبات ما بعد برشلونة. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2002)؛ والشراكة الأوروبية–المتوسطية: النتائج وردود الأفعال. (بيروت: منشورات معهد الإنماء العربي، 2002).

18 – بالرغم من إن الغرب يعتبر الشريك التجاري الأهم لتركيا، إلا إن الانفتاح التركي الجديد على العالم العربي نتج عنه زيادة مستوى حجم التجارة البينية العربية–التركية، وهي نسبة قد تجاوزت في عام 2009 ما معدله 15%. إن تطور العلاقات العربية–التركية سيسهم بدون شك في زيادة مستويات التبادل التجاري، لاسيما وأن تركيا والبلدان العربية–المتوسطية تتمتع بعضوية عملية برشلونة وسياسة حسن الجوار.

19 – تشير إحصائيات التجارة الخارجية التركية إلي تدني مستوى الصادرات التركية إلي دول شمال أفريقيا العربية بمعدل 9.3% – في عام 2017 ($540.487) مقارنة بعام 2016 ($596.143)، ولعل ذلك مرده استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والمشاكل الاقتصادية التي تعاني منها بلدان المنطقة، خاصة ليبيا وتونس. ; كما تشير الإحصائيات إلي أن أربع دول عربية (هي العراق، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ومصر تحتل على التوالي المراكز (2، 4، 11، 19) بالنسبة للصادرات التركية في عامي 2016، 2017. وبينما وصل حجم الصادرات التركية إلي العراق، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ومصر إلي 15.3% من إجمالي الصادرات، يلاحظ أن حجم الصادرات التركية إلي إسرائيل ظل مستقرا بنسبة 2% خلال عامي 2016– 2017، ولمعرفة المزيد أنظر:
Turkish Statistical Institute, Ministry of Customs and Trade, Republic of Turkey, Press Release, No: 24822 (28 February 2017).

20 – بينما زاد معدل الصادرات التركية إلي كلا من العراق، والإمارات العربية المتحدة إلي 47.8%، 129.3% على التوالي في عام 2017 مقارنة بعام 2016، يلاحظ أن مستوى الصادرات التركية إلي كلا من السعودية ومصر قد تقلص في نفس الفترة بمعدل 14%– ، 35%– .

21 –أنظر للباحث في هذا المجال: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، "القضايا العربية والجمعية العامة للأمم المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد: دراسة تحليلية مقارنة"، شؤون عربية، العدد 108(ديسمبر 2001):127–114 ; البعد العربي في الأمم المتحدة في إطار النظام العالمي الجديد،" مجلة دراسات العدد 11 (شتاء 2002):20–9.

22 – لقد وصل عدد الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة عام 2009 إلى 192 دولة، حيث يلاحظ إن معدل الزيادة في هذه العضوية قد بلغ 376% في عام 2009 مقارنة بعام 1945 عندما تأسست المنظمة الدولية من قبل 51 دولة.

23 - Mustafa Abdalla Abulgasem K., "The Arab League Group Cohesion in the U.N." (Master Thesis: Tulane University, 1982); "The Voting Behavior of the Afro-Arab States in the General Assembly of the United Nations in the Period 1956-1981," (PhD Dissertation, Tulane University, 1986).

24 – لمعرفة المزيد عن علاقة أوروبا بالوطن العربي، أنظر مثلا: نادية محمود محمد مصطفى، أوروبا والوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986).

25 – أنظر في هذا الشأن: ناصيف يوسف حتي، القوى الخمس الكبرى والوطن العربي: دراسة مستقبلية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، وفواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى: دراسة في العلاقات العربية–العربية والعربية–الدولية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997).

26 – لقد أيدت تركيا ومعها 113 دولة عربية وإسلامية (مثل إيران) ونامية (مثل الصين) ومتقدمة (مثل سويسرا) تقرير جولد ستون بشأن تقصي الحقائق في غزة بعد العدوان الإسرائيلي عليها في عام 2009. ويلاحظ إن هذا القرار قد جسد التلاحم التركي مع القضايا العربية من ناحية، وأبرز تحيز العديد من الدول المتقدمة إلى جانب إسرائيل من ناحية أخرى. فلقد انشقت دول الاتحاد الأوروبي على نفسها، حيث أيدت مالطا وقبرص تقرير جولد ستون في الوقت الذي عارضته سبع دول (جمهورية التشيك، ألمانيا، المجر، إيطاليا، هولندا، بولندا وسلوفاكيا) وتحفظت عليه بقية الدول الأخرى. كما تحفظت كل من أثيوبيا، وبريطانيا وفرنسا على تقرير جولد ستون، الأمر الذي يعني جدلية التقرير بين الدول الخمس الكبرى ودول الاتحاد الأوروبي، وأثيوبيا. ولمعرفة المزيد، أنظر في:
The Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict (document A/64/L.11) was adopted by a recorded vote of 114 in favor to 18 against, with 44 abstentions. United Nations Dag Hammarskjold Library, UNBISNET.

27 – أنظر في هذا الشأن مثلا كتاب: جمال قارصلى، ألمانيا بين عقدة الذنب والخوف: تجربة نائب ألماني من أصل عربي في برلمان ألماني، ترجمة نمر عاروري (القاهرة: منشورات المجلس الأعلى للثقافة، 2004)، ص ص.180.